المحورُ الثَّاني

الحرِّيَّةُ والتَّنوُّعُ

حُرِّيَّةُ الأفرادِ وهُوِيَّةُ الجماعاتِ

حولَ الحريَّةِ الفرديَّةِ والهويَّةِ الجماعيَّةِ

محمد السماك(*)

يقولُ الإسلامُ بوَحدةِ الإنسانيَّةِ وبتنوُّعِها، ويُرسي أسسًا ومبادئَ لاحترامِ التنوُّعِ والتعدُّدِ الإثنيِّ والثَّقافيِّ والدِّينيِّ؛ بحيثُ تشكِّلُ هذه الأسسُ والمبادئُ جوهرَ العقيدةِ الإسلاميَّةِ، لا يكتملُ إيمانُ المسلمِ ، بل لا يكونُ أساسًا من دونِها.

وفي القرآنِ الكريمِ عددٌ كبيرٌ من الآياتِ الكريمةِ الَّتي تؤكِّدُ علىٰ ذلكَ.

فاللهُ - سبحانه وتعالىٰ - كرَّمَ بني آدمَ؛ أي أنَّ الكرامةَ الإلهيَّةَ للإنسانِ تشملُ النَّاسَ جميعًا، وليستْ وقفًا علىٰ مؤمنٍ دونَ آخرَ، أو علىٰ المؤمنينَ دون سواهم.

ثُمَّ إنَّ اللهَ -سبحانَه - استخلفَ الإنسانَ في الأرضِ ولم يستخلفْ أمَّةً دونَ أخرىٰ.

واللهُ -سبحانه - خلقَ الناسَ جميعًا من نفسٍ واحدةٍ؛ تأكيدًا للمساواةِ بينهم، ثمَّ جعلهم أممًا وشعوبًا متعدِّدةَ الألسنِ، مختلفةَ الألوانِ والأجناسِ، متنوِّعةَ الشرائعِ، ولو شاء غيرَ ذلك فإنَّما يقولُ له: كن فيكون، ونبقىٰ مختلفين حتَّىٰ يوم الدِّينِ.

وفي ضوءِ ما جرىٰ ويجري في منطقتِنا العربيَّةِ علىٰ يدِ قوىٰ التطرُّفِ الإرهابيِّ الإلغائيِّ للآخَرِ المختلِفِ، تشويهًا للدِّين ولقِيَمِه ومبادئِه، آثرتُ اختيارَ معالجةِ موضوعِ الحريَّةِ الفرديَّةِ والهُويَّةِ الجماعيَّةِ من زاويةِ الذِّمِّيَّةِ تحديدًا، والتي عُرِفَت في العهدِ الإسلاميِّ، والذي أساءَ إلىٰ الإسلامِ، والتي تحوَّلت إلىٰ شعارٍ مبدئيٍّ يطرحه اليومَ المتطرِّفون وبقوةِ الإرهابِ للتعاملِ مع غيرِ المسلمينَ، والذميةُ تنتهكُ الحريَّةَ الفرديَّةَ، والهُويَّةَ الجماعيَّةَ.

ولكن قبلَ محاولةِ الإجابةِ علىٰ هذه الأسئلةِ لا بدَّ من تحديدِ مصطلحِ الذميةِ، الذي أدَّىٰ سوءُ تفسيرِه، وسوءُ توظيفِه إلىٰ الإساءةِ إلىٰ العَلاقاتِ بين المسلمينَ والمسيحيينَ منذُ القرنِ التاسعَ عشَرَ، أي منذُ نهاياتِ العهدِ العثمانيِّ، بل إنه أساءَ إلىٰ الإسلامِ شِرعةً ومنهاجًا.

فالذمةُ لغةً: هي الحرمةُ، وعكسُها الانتهاكُ، والحُرمةُ تَعني احترامَ التعهدِ، والالتزامَ به، وعدمَ تجاوزِه، وتحريمَ انتهاكِه.

وردت كلمةُ الذمَّةِ مرَّتين في القرآنِ الكريمِ، وفي أواخرِ ما أُنزلَ من وحيٍ علىٰ رسولِ اللهَّ صلىٰ الله عليه وسلم في سورةِ التوبةِ.

وهي في الحالتينِ تَعني التزامًا مباشرًا وغيرَ مباشرٍ بطاعةِ اللهَّ؛ ولذلك فإنَّها تُشكِّلُ جزءًا من القاعدةِ الإيمانيَّةِ في الإسلامِ، وهي ليست نظامًا سياسيًّا أو اجتماعيًّا تقولُ به الشريعةُ الإسلاميَّةُ لتنظيمِ عَلاقاتِ المسلمين مع غيرِ المسلمين، ولكن

عندما أَعطىٰ المسلمون اسمَ الذِّمَّةِ للنظامِ الذي ابتدعُوهُ في وقتٍ لاحقٍ، كانوا يُريدون الإيحاءَ بأنَّ الالتزامَ بعهودِهم يقع في صميمِ هذا الإيمانِ.

يُسمِّي القرآنُ الكريمُ اليهودَ يهودًا، والمسيحيينَ نصارىٰ، ويُسمِّي الاثنين معًا أهلَ الكتابِ، والقرآنُ الكريمُ لم يسمِّ لا اليهودَ ولا النصارىٰ بأهلِ ذمة، فهم في الإسلامِ أهلُ كتابٍ، وأهل الكتابِ يعني أهل إيمانٍ؛ لأنَّ المسلمَ يؤمن بكتبِ اللهَّ جميعًا، وبرسل اللهَّ جميعًا.

ثمَّ إن النَّبي صلىٰ الله عليه وسلم بعد أن استقرَّ له الأمرُ في المدينةِ المنورةِ، أقرَّ في صحيفةِ -دستور- المدينةِ أن المسلمينَ والمؤمنينَ -اليهود والنصارىٰ- يشكلونَ أمَّةً واحدةً، مُقرًّا لأوَّل مرةٍ شرعيَّة التعدُّد الدِّيني في الدولة الوطنية.. أي إنَّه أقرَّ مبدأَ الحريَّةِ الدينيَّةِ والهُويةَ الجماعيَّةَ المختلفةَ. وكرَّس ذلك وعزَّزَه عندما استقبلَ وفدًا مسيحيًّا من نجران يتقدَّمُهم رئيسُ أساقفتهم، وشاركَهمُ الطعامَ والشرابَ في بيته الطاهر -الذي أصبح ثاني الحرمين الشريفين- ثم أعطاهم العهدَ الملزمَ للمسلمينَ جميعًا «بأن أحميَ جانبَهم، وأَذُبَّ عنهم، وعن كنائسِهم وبِيَعِهِم وبُيوتِ صَلَواتِهم، ومواضعِ الرُّهبانِ، ومَواطنِ السُّيَّاحِ حيث كانوا...»(*)، وهو العهدُ الذي جدَّدَ الالتزامَ به مِن بعده الخلفاءُ الأربعةُ؛ أبو بكر وعمر وعثمان وعليٌّ.

ومن رُوحِ هذا العهدِ النبويِّ كانت العهدةُ العُمَريَّةُ للبطريرك صفرونيوس في القدسِ، غيرَ أنَّ الأمرَ اختلفَ، بل يمكن القول أنَّه انقلب رأسًا علىٰ عقب في المرحلة الأخيرة من عهد الإمبراطوريَّة العثمانيَّة، فقد أُسيء استخدامُ مصطلح

الذمية وشوِّهت معانيه ومضامينُه حتىٰ أصبحت الكلمةُ تثيرُ اشمئزاز المسيحيين، وتُفجِّرُ كوامن الغضب في نفوسِهم، وهم علىٰ حقٍّ في ذلك.

فعلىٰ سبيلِ المثالِ عندما بدأت حربُ التحريرِ اليونانيةُ ضدَّ الاحتلالِ العثمانيِّ، استعدىٰ العثمانيونَ المسيحيين الأرثوذكس في الشرق كله، إذ اعتبروهم واليونانيين واحدًا. والواقعُ أنهم لم يكونوا كذلك، بل إنَّهم كانوا أحيانًا في حالةِ تصادمٍ خاصةً في مدينة القدسِ، ولا تزالُ هذه الحالةُ قائمةً حتىٰ اليومِ.

ويذكر المؤرخُ خليل قزاقيا: «إن الظلم والعقوبات كانت شديدة علىٰ الأرثوذكسيين في جميعِ أنحاءِ فلسطينَ، وخصوصًا في عكا؛ فألجئُوهم هناك ألَّا يلبسوا إلا السواد، وكل من وجدوه مخالفًا كانوا يُلقُونه في السِّجن، وبلغ الاضطهاد حدَّه في دمشق والقدس. ولم يكن المسلمون -العثمانيون- يجرون اضطهادًا وأعمالًا كهذه لولا تشويهاتُ بقيةِ الطوائفِ المسيحيَّةِ -الأرمن- واليهودِ أيضًا»(*).

لا تتناقضُ تلكَ المعاملةُ السيئةُ مع المعاني الرُّوحيةِ والوطنيةِ للذِّمِّيَّةِ فحسْبُ، ولكنها تتناقضُ كذلك مع القواعد التي اعتمدها المسلمون مع المسيحيين، منذُ دخولِهم العراقَ والشامَ ومِصرَ.

استمرَّ هذا الوضعُ السيِّئُ حتىٰ عام ١٨٣٩م عندما أصدرَ السلطانُ عبد المجيد ما يعرفُ بالخطِّ الشريفِ أو خطِّ همايون، الذي نظَّمَ أوضاعَ رعايا السلطنةِ من غيرِ المسلمين، وأوقفَ الإساءةَ إليهم واستغلالَهم، وساوىٰ بينهم وبين الرعايا

المسلمين، إلا أنَّ صدورَ الخطِّ الشريفِ جاء متأخرًا؛ إذ تزامنَ مع انسحابِ الجيشِ العثمانيِّ من بلادِ الشامِ.

وبانتهاءِ الهيمنةِ العثمانيَّةِ وسقوطِ الإمبراطوريَّةِ، قامت الدولُ الوطنيَّةُ في مصرَ وسوريا ولبنان والعراق، وساهم في إقامتها مناضلونَ مسيحيونَ ومسلمونَ، وبقيامِ هذه الدولِ تصبحُ الذميةُ كصيغةٍ للتعاملِ صفحةً مطويةً من صفحات التاريخِ ؛ لتُفتحَ بدلًا عنها صفحةٌ جديدةٌ عُنوانُها المواطنةُ من حيثُ هي مساواةٌ في الحقوقِ والواجباتِ -لهم ما لنا وعليهم ما علينا- بين المواطنين جميعًا، بصرفِ النظر عن أديانِهم وعقائدِهم ومذاهبِهم.

ولأنَّ الذميةَ كصيغةٍ سياسيةٍ لم تكن في أيِّ وقتٍ نصًّا شرعيًّا فقهيًّا، ولا جزءًا من العقيدةِ الدينيَّةِ الإسلاميَّة -كما أسلفنا- بل كانت مجرَّدَ اجتهادٍ أَملَتهُ ظروفٌ معينةٌ وفي زمنٍ تاريخيٍّ معين.

ولأنَّها كانت مجرَّدَ عقدٍ رضائيٍّ توافقيٍّ بين طرفين؛ الحكمِ الإسلاميِّ من جهةٍ وممثِّلي المسيحيين من جهةٍ ثانيةٍ؛ فإنَّ طيَّ صفحتِها لا يَعني -إسلاميًّا- تجاوزًا لنصٍّ دينيٍّ أو انتهاكًا لاجتهادٍ شرعيٍّ؛ فالظروفُ الَّتي أوحت باعتمادِ مبدأِ الذميةِ وبصياغةِ نظامٍ لها في القرن الحاديَ عَشَرَ، تغيَّرت وتبدَّلت وأصبحت من الماضي.

ثم إنَّه من حيثُ المبدأُ فإن العقدَ -أيَّ عقدٍ- يسقطُ حكمًا بتخلي طرفيه، أو على الأقل أحدِ طرفيه عنه؛ ولذلك لا الخوفُ من الذمية له اليوم ما يبرره.. ولا التخويفُ بها له من يُصدِّقُه.. وبالتالي فإنَّ احترامَ حريةِ الأفرادِ وهُوِيَّةِ الجماعاتِ

يجبُ أن يقومَ على عقدٍ وطنيٍّ يُكرِّسُه الدستورُ الذي يُترجِمُ إرادةَ المواطنينَ على اختلافِ أديانِهم ومذاهبِهم وعقائدِهم، بما يحفظُ للإنسانِ كرامتَه، وبما يحققُ للمجتمعِ أمنَه واستقرارَه وسلامتَه.

ولقد جاءت وثائقُ الأزهرِ الشريفِ لتؤكدَ هذه الثوابتَ، التي تقومُ عليها الدولةُ الوطنيةُ، التي تحترمُ الدينَ وحريةَ العبادةِ، والتي تصونُ في الوقتِ ذاتِه هُوِيَّةَ الجماعاتِ المتعددةِ.

وفي الأساسِ؛ فإنَّ اللهَ خلَقَ الناسَ مُختلِفِينَ، وأرادهم أن يكونوا مُختلِفِينَ؛ ولذلك سيَبقَونَ مُختلِفينَ حتى يومِ الدِّينِ، ولكنَّ الاختلافَ يُعبِّرُ عن ذاتِه بالحريةِ، وهو لا يكون أصلًا من دونِ حريةٍ؛ فالاختلافُ والحرية صِنوانِ متلازمانِ.

إن ترجمةَ احترامِ إرادةِ اللهَّ باحترام الاختلافِ الذي هو قائمٌ ومستمرٌّ بإرادتِه - يحتاجُ التعبيرُ عنها إلى احترامِ حريةِ ممارسةِ هذا الاختلافِ وحريةِ الجهرِ به، واللهُّ -واللهَّ وَحدَهُ- يحكمُ بيننا يومَ القيامةِ -ويوم القيامة فقط- فيما كنَّا فيه مختلفين.

وهذا يَعني أنه ليسَ من حقِّ أيٍّ منَّا أن ينظرَ في ضميرِ الآخرِ، وأن يُنصِّبَ نفسَه حاكمًا أو ديَّانًا عليه؛ فالحكمُ للهِ على ما في الضمائرِ، واللهُّ أقربُ إلينا من حبلِ الوريدِ.

ثم إنَّ الفردَ ليس موجودًا من ذاتِه أو لذاتِه، إنَّه جزءٌ من جماعةٍ، والذاتيةُ الفرديةُ التي لها الحقُّ في الاختلافِ ولها الحقُّ في ممارسةِ الاختلافِ بحريةٍ، هي جزءٌ من

جماعيَّةٍ يتحوَّلُ معها هذا الحقُّ الفرديُّ إلى حق عام، ويكون هذا الحق العام أساسَ هُوِيَّتِها الجماعيةِ التي تتباهى بها.

الخلاصةُ:

ليسَ صحيحًا أنَّ الذميةَ هي صيغةٌ مُوجَبةٌ في الفقهِ الإسلاميِّ لتنظيمِ العَلاقاتِ بينَ المسلمينَ والمسيحيين، أو غيرِهم من الناسِ، الصحيحُ أن الذين يرفعون هذه الصيغةَ شعارًا اليوم ليسوا على بيِّنةٍ من الأمر.

وليسَ صحيحًا أنَّ الاختلافَ بينَ الناسِ يشكِّل أداةَ تمايزٍ أو تمييزٍ بينهم، الصحيحُ أنَّ الإنسانَ مكرَّمٌ لذاتِهِ الإنسانيَّةِ، وأنَّ هذه الكرامةَ لا تتجلَّى من دون الحريةِ.

إن الناسَ في الدولةِ الوطنيَّةِ الواحدةِ متساوونَ في الحقوقِ والواجباتِ، «لهم ما لنا وعليهم ما علينا»، كما وردَ عن رسولِ اللهِ محمدٍ صلى الله عليه وسلم، وهم الذين يتولون إدارة شئونهم بأنفسِهم، محتكمين إلى العقلِ الجماعيِّ، وإلى المصالحِ العامَّةِ المشتركةِ.

ليسَ مطلوبًا منَّا أن نعيدَ اختراعَ الدولابِ، المطلوبُ عدم عرقلةِ دورانِ الدولابِ للانتقالِ مما نحنُ فيه إلى ما يجبُ أن نكونَ عليه؛ ففي العَلاقاتِ الإنسانيَّةِ سلبيتان لا تصنعان إيجابيَّةً: «وحدةٌ تعسُّفيَّةٌ مفروضةٌ بالقوةِ تطمسُ التنوعَ، وتعدديَّةٌ مطلقةٌ ومتفلتةٌ تديرُ ظهرَها للآخرِ المختلفِ، يستقوي فيها القويُّ على الضعيفِ، والكثيرُ على الأقلِّ عددًا، ويرفضُ حتَّى التآلفَ معه والاعترافَ به»، على نحو ما

نشهدُه وما شاهدناه في بعضِ مناطقنا العربيَّة، ممَّا لا يقول به دينٌ، ولا تقبلُ به شريعةٌ، ولا يُقرُّه عُرفٌ ولا قانونٌ.

إنَّ الدعوةَ الإسلاميَّةَ إلى التَّعارفِ الذي يقومُ على المعرفةِ المتبادلةِ، هو أحدُ أسمى دَعَواتِ اللهِ للإنسان، وهو الأساسُ الذي تقومُ عليه أخوةٌ إنسانيَّة تغتني بالاختلافِ وتحترمُه، وتجعل منه قاعدةً للتعاونِ والتوافقِ والمحبةِ.

محمد السماك